المفهوم الأمريكي للأمن والإستراتيجية

الأستاذة الدكتورة: أمينة رباحي

أستاذة التعليم العالي

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر 03)، الجزائر

تاريخ إرسال المقال: 15-04-2017

تاريخ قبول المقال: 25 -06-2018

ملخص: تناولت ورشة العمل السابعة لسلسلة الملتقيات الخاصة بالدراسات الأمنية، والتي كانت تحت رعاية المعهد المثلث للدراسات الأمنية بجامعة ديوك المعروف بـ TISS، موضوع الأمن من منظور العلوم السياسية وحل النزاعات، حيث قدم ثمانية من كبار المتخصصين في حقل العلوم السياسية وحل النزاعات رؤيتهم لتطور الدراسات الأمنية الدولية، حيث اختتم الورشة الدكتور غلين سنايدر بمداخلة عنوانها: تطور الدراسات الأمنية الدولية"، إذ ذهب إلى أنه "وعلى غرار المجال الأوسع السياسة الدولية، يواجه حقل الدراسات الأمنية تحديات ما بعد الحرب الباردة، وضرورة إعادة تحديد دور القوة في عالم أحادي القطبية، لابتكار معايير لتحديد "المصالح الحيوية" للولايات المتحدة، وضرورة توقع عالم متعدد الأقطاب وتقييم الطبيعة المتغيرة للتحالفات، على سبيل المثال لا الحصر". وأيضا يجب النظر فيما إذا ستظل الدراسات الأمنية مجالا فرعيا متميزا في السياسة الدولية؟، كما علينا توسيع مفهوم الأمن ليتضمن مجالات جديدة كالاقتصاد السياسي والبيئة والهجرة.

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، الأمن، الأمن العسكري، الأمن الواسع، الأمن الأمريكي، السياسة الخارجية، المصالح الحيوية الأمريكية، الأحادية القطبية، أمريكا وباقي العالم.

Abstract : The Triangle Institute for Security Studies sponsored the seventh workshop in a series of nine examining the topic from the perspective of Political Science and conflict resolutions.

The TISS invited eight distinguished speakers to presentations about contributions about Political Science and conflict resolutions. Dr. Glenn Snyder entitled “The evolution of International Security Studies” concluded his remarks by commenting that, like the broader field of international politics, the field of security studies is challenged by the end of the cold war,challenged to re-define the role of force in a Single Superpower World to invent criteria for identifying the “Vital Interests” of the United States, to predict the nature of multipolar (and proliferated?) world, and to assess the changing nature of alliances, to cite but a few issues. It also remains to beseen whether “Security Studies” will remain a distinct sub-field within international politics, as some scholars press to expand the definition of security to include questions of political economy, the environment and migrations.

Triangle Institute for Security Studies, Vol; XI, N°1, winter 1996.

Key words :Security Studies, security, Military Security, Broad security, American Security, foreign policies, Vital American Interests, unipolar, America and the Rest of the World.

مقدمة:

يعد الأمن أحد المفاهيم الأكثر جدلا وغموضا La notion de sécurité est un concept essentiellement contestable[(1)] حيث يرى باري بوزان أنه بالرغم من أن كل مفاهيم العلاقات الدولية (القوة، المصلحة الوطنية، توازن القوى...إلخ) كانت محل جدل إلا أن مفهوم الأمن بقي وحده محل نقاش واسع. وعلى الرغم من مركزية الأمن في التحاليل عند كل من الواقعيين الكلاسيكيين والواقعيين الجدد وحتى الواقعيين البنيويين، فإن تعريفات الأمن تبقى غير محددة المعالم ومتفرقة، وقد يدور النقاش على رؤية محددة عسكرية تماما.

إلا أن هذا النقاش اتخذ منعطفا انطولوجيا في بعض الأحيان عندما ربط مفهوم الأمن بمفهوم القوة، حيث ترجع المدرسة الواقعية الأمن إلى زيادة القوة وما تعتمد عليه سواء بالإقناع أو الإغراء أو الإكراه كما يذهب إلى ذلك ميكافيللي وتوماس هوبز. فالقوة عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك المزيد من القوة ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت. ويرى توماس هوبز أن امتلاك القوة هدفه الأساسي هو الأمن والاستعداد للحرب.[(2)]ويذكر ميكائيل ديلون بأن للأمن صلة مباشرة بالوجود، والموت والعلاقات بالآخرين.

فالسعي الدائم لتحقيق الأمن تسعى الدول لزيادة قوتها العسكرية لمواجهة التهديدات الخارجية، من جهة، وإنشاء الأحلاف العسكرية لمنع أية دولة تحاول قلب موازين القوى. على الرغم من الاختلاف في تعاريف الحلف وعلاقته بالأمن، لكن جميعها تتفق على أن له طابع عسكري نابع من عامل مهم هو الخوف هو السمة الغالبة على العلاقات الدولية، فهي علاقات يسودها الخوف المتبادل الناشئ عن نظام كريات البليار[(*)]وينشأ الخوف من وجود خطر يهدد أمن الأفراد أو الجماعات مما يدفعهم إلى التحالف في مواجهة الخطر، ويمكن للخوف أن يحقق السلم من خلال ما يعرف بفكرة السلم من خلال الخوف La paix par la peur مثل ما حدث بين القطبين الأمريكي والسوفيتي بعد أزمة كوبا أو ما يعرف بميزان الرعب النووي. وفي هذا المعنى يقول فروند Freund "حيث لا عدو، لا تحالف" وبالتالي الخوف من التعرض للعدوان والسعي إلى درء هذا الخطر هو الدافع الأصيل والتقليدي وراء انتهاج سياسة الأحلاف.[(3)]

غير أن الخوف ليس السبب الوحيد للتحالف بل وجود مصلحة مشتركة إذ ليس ثمة دولة تدافع عن دولة أخرى أو تحارب من أجلها « No state fights for another » إلا إذا كانت مصالحها تقتضي ذلك، وهو ما يستلزم أن يكون هذا العدو مشتركا، أي أنه يمثل خطرا أو تهديدا للحلفاء كلهم بصورة أو بأخرى.

ومع انقسام العالم إلى معسكرين بعد الحرب العالمية الثانية بدأ الاهتمام بالدراسات الأمنية التي ركزت على حماية الأمن القومي الأمريكي من الخطر الشيوعي وما يشكله هذا الخطر من تهديد للقيم والأمن القومي. وعلى هذا الأساس ربطت الولايات المتحدة الأمن بالسياسة الخارجية، فأي تفكير في مسألة الأمن مرتبط بالرؤية الأمريكية للعالم ونفسها، فروزفلت مثلا كان يرى أنه على أمريكا أن تقوم بواجبها اتجاه العالم، لأنه لا يتصور توازنا دوليا دون أمريكا.

فمع انهيار الاتحاد السوفيتي، انهار نظام توازن القوى ثنائي القطب، فبدلا من تشكيل نظام متعدد القطبية، روج فوكوياما ومجموعة كبيرة من الباحثين للهيمنة الأمريكية مدعمة بحلفاء أقوياء، وهذه الهيمنة بدون منافس. ونشير أنها صورة نمطية قابلة للمناقشة.[*]

ولأن الكثير من المنظرين الأمريكيين، فتحوا النقاش حول تطور الدراسات الأمنية، وما ينبغي للولايات المتحدة فعله لمواجهة عالم ما بعد الحرب الباردة، والتحديات الداخلية. والنقاش الأساسي في السنوات الأخيرة دار حول النظرة الضيقة لمفهوم الأمن (المنظور الواقعي للأمن وهو المنظور العسكري) والنظرة الواسعة للأمن (منظور تيار ما بعد الوضعية وهو المنظور اللا عسكري).

كما أن انتهاء الحرب الباردة طرحت عدة مخاطر وتهديدات جديدة كان على الولايات المتحدة مواجهتها للإبقاء على الريادة والقيادة العالمية لذا يرى كارتر أشتون ووليام بيري في كتابهما "الدفاع الوقائي" بأن "مع انتهاء الحرب الباردة أصبح من الضروري على الولايات المتحدة إعادة التفكير فيما يتعرض له الأمن الأمريكي من مخاطر، كما عليها ترتيب المخاطر".

المحور الأول: مدخل إبستمولوجي لمفهوم الأمن

طرح باري بوزان B. Buzan اثني عشر تعريفا تتمحور حول هاجس الأمن، ورغم ذلك يبقى الإجماع على تعريف الأمن ما قدمه أرنولد ولفرز Arnold Wolfers سنة 1952 بأن الأمن بالمعنى الموضوعية، يقاس بغياب التهديدات للقيم المركزية المكتسبة، وبالمعنى الذاتي غياب الخوف من تعرض هذه القيم المكتسبة للهجوم.[4]

فالمختصون في قضايا الأمن يجمعون على الحد الأدنى من المعايير الثلاثة المقدمة من طرف ولفرز كمحاولة جادة لتعريف الأمن حيث يفترض من أجل أية مجموعة حفظ قيمها الرئيسية المكتسبة، غياب التهديدات ضدها، وتسطير أهداف سياسية من أجلها.[5]

ويذهب ولتر ليبمان Walter Lippmann إلى أن الأمة لا تكون آمنة إلى الحد الذي لا تكون فيه مضطرة إلى التضحية بالقيم الأساسية إذا رغبت في تجنب الحرب، وكانت قادرة على الحفاظ على تلك القيم من خلال تحقيق نصر في حالة خوضها الحرب.

فبالنسبة للتقليديين فإن أساس التحليل مبني على ثلاثية متكاملة (الدولة- القوة- الأمن) ولا يفهم الأمن إلا في إطار القوة والمصلحة، ولا يدرس إلا في حيزه الحقيقي ألا وهو الدولة، وعليه الأمن القومي في مواجهة التهديدات والمخاطر الخارجية.[6] فامتلاك القوة ليس لنتيجة غريزة طبيعية فقط، وإنما توق شديد للأمن، فانعدام الأمن في نظام مبني على الفوضى يخلق ضغوطا على الدولة القومية للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة. وهنا تكمن المعضلة الأمنية فالدول القلقة من تهديد ما يمكن أن تشكله دول أخرى، تناضل من أجل تحقيق الأمن عن طريق اكتساب المزيد من القوة، ولكن هذا يجعل الآخرين أقل أمنا، مما يجبرهم على اكتساب المزيد من القوة أيضا.

ولتحقيق السلم والاستقرار الدولي يلجأ الواقعيون إلى نظام توازن القوى[7] الذي ينطبق على مقولة "عدو عدوي صديقي" التي تساعدنا على فهم السياسة الدولية والطريقة التي توزع بها القوة

وعلى فهم جدلية الحرب والسلم بمعنى التوازن يعني السلام وعدم التوازن يعني الحرب، أي انه ذو مضمون عسكري إلى حد ما، وبالتالي قاعدة العلاقات الدولية هي الصراع والتعاون استثناء.

وعليه يرى مورغانتو أن توازن القوى هو توزيع متساو- إلى حد ما- للقوى أو أنه توزيع للقوى، كما أنه لا يحقق السلام الدولي International Peace، وإنما الإجماع الدولي International Consensus، هذا الأخير الذي يؤدي وظيفة توازن القوى.[8]

والسلام في نظرية ريمون آرون يتحقق في ثلاثة أشكال: التوازن، الهيمنة، والإمبراطورية. وعند دراسة أية فترة تاريخية نجد أن وضعية القوى للوحدات السياسية هي إما:متوازنة؛ أو مهيمن عليها من قبل إحدى القوى؛ أو إن إحدى الوحدات السياسية تفوق بقوتها ما لدى القوى الأخرى بشكل كبير جدا[5].

وبين السلام القائم على التوازن والسلام الإمبراطوري ثمة حالة وصفها آرون بأنها السلام القائم على الهيمنة حيث لا ينازع أيا من الوحدات السياسية الوحدة الكبرى تفوقها، غير أنها في نظام "الهيمنة" لا تسعى الدولة المهيمنة لابتلاع الوحدات الأخرى رغم عدم سعي تلك الوحدات لتغيير الواقع القائم في حين الإمبراطورية تبتلع الوحدات الأخرى.

وفي إطار هذه الحقيقة يكون المفهوم الشامل للأمن هو "القدرة التي تتمكن بها الوحدة السياسية من تأمين مصادر قوتها الداخلية والخارجية الاقتصادية والعسكرية في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج، أثناء السلم وأثناء الحرب".

ويتم صياغة الأمن على ضوء أربع ركائز أساسية:

أولا: إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.

ثانيا: رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة

ثالثا: توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة القادرة على التصدي والمواجهة لهذه التهديدات.

رابعا: إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها، وتتصاعد تدريجيا مع تصاعد التهديد سواء خارجيا أو داخليا.

ويقسم ولفرز الأهداف القومية للدول للحفاظ على الأمن إلى ثلاث فئات رئيسة:

1- أهداف التوسع القومي: Goals of National Self- Extension
2- أهداف البقاء القومي: Goals of National Self- preservation
3- أهداف تحمل معنى إنكار الذات القومية: Goals of National Self Abnegation[9]

وعليه فهي تقوم على السعي للحصول على المزيد من إمكانات القوة في مواجهة الآخرين. والتوسع يعني وصول الدولة إلى مركز قوة أفضل في علاقاتها الدولية والعمل على فرض نمط عَقَدي وقيمي على الآخرين، وعليه تتحقق الأهداف الثانية حيث تتحقق السلامة الإقليمية والحفاظ على مناطق النفوذ الخارجي.

ويلاحظ ولفرز أن هدف الحفاظ على الأمن – الذي يشكل ركيزة البقاء القومي للدولة- يمكن أن ألا يقف عند حدود الدفاع عن الأمر القائم ومنع تغييره، ذلك أن الدولة في بحثها عن الأمن المطلق قد لا ترضى بأقل من السيطرة العالمية، أي يكون هدفها التوسع اللا محدود وبإمكانيات هائلة من القوة.[10]

و هنا يبدو الغموض أكثر ويطرح التعريف إشكالا أكثر من يعطي إجابات: ما هو موضوع الأمن؟ بمعنى ما هي الوحدة التي يجب المحافظة والدفاع عن قيمها المركزية، هل هي الدول القومية؟ هل هي كيان جماعي آخر غير الدولة؟ هل هي الإنسانية؟ أو هل هي الفرد؟ وما هي التهديدات التي يجب أن تغيب أو تختفي؟ والتي يجب على الوحدة أن تحمي نفسها للحفاظ على أمنها؟ هل هو تهديد عسكري أو غير عسكري؟ وما هي هذه القيم المركزية، هل هي بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية؟

الإشكال المطروح في مسألة الأمن هو هل أمن الأفراد أو أمن الدول؟ يذكر إعلان حقوق الإنسان سنة 1793 أن الأمن هي من الحقوق الطبيعية التي لا تزول، حيث يعرفه بأنه: " الحماية الممنوحة من قبل المجتمع لكل من أعضائها من أجل حفظ شخصه وحقوقه وأملاكه"[11]

إن الدراسات الأمنية هي أيضا من المواضيع التي تشهد التطور والتكيف مع التحولات الدولية، فقد كثرت التعريف للأمن : غياب الحرب، البحث عن المصالح الوطنية، حماية القيم المركزية، القدرة على البقاء، مواجهة الاعتداء، تحسين نوعية الحياة، تقوية الدول، إضعافها، الابتعاد عن التهديدات، ترقية الإنسان[12] في الحقيقة هذه المقاربات تجعل من الدراسات الأمنية صناعة صغيرة ces approches font des études sécuritaires une véritable petite industrie[13]

ويصل شارل فيليب دافيدCharles- Philippe David في تحليله لمسألة الأمن إلى اعتبار أنه يمكن فهم الأمن، في نهاية المطاف، بوصفه غياب التهديدات العسكرية، وغير العسكرية التي يمكن أن تعيد النظر في القيم الأساسية التي يريد شخص ما، أو جماعة معينة تشجيعها، أو الحفاظ عليها، والتي يمكن أن تؤدي إلى خطر استخدام القوة.[8]

ويعقب شارل فيليب دافيد على أولئك الذين يفصلون الدراسات الأمنية والدراسات الاستراتيجية بقوله: " في الدراسات التقليدية للأمن متطابقة مع أو جزء من الدراسات الإستراتيجية، ولكن منذ انتهاء الحرب الباردة ظهر تيار في الدراسات الأنجلو-ساكسونية الحديثة تجعل الدراسات الإستراتجية أحد مكونات الدراسات الأمنية رغم أنها موضوع التحليل الأساسي للدراسات الإستراتيجية، ويفسر ذلك بالرغبة في تهميش الإستراتجية والابتعاد عنها ولكن هل يمكن الوصول إلى الأمن في العلاقات الدولية دون التفكير الإستراتيجي؟"[16]

ويرجع غموض مفهوم الأمن إلى عدة أسباب منها أن مفهوم الأمن مرتبط ببعض العناصر المعيارية أو البعد الذاتي وهو ما يخلق الاختلاف حول طبيعة التهديد، وكيف نقتنع بغياب هذه التهديدات. إن معيار اختفاء التهديدات لا يمكن أن يبنى إلا على تصورات، وهنا يكمن المأزق الأمني"

في ظل الجدل القائم بين المنظورين (الضيق والواسع للأمن) يرى ستيفن والت Stephan Walt أحد أقطاب المدرسة الواقعية أنه يجب الحفاظ على جوهر حقل التحليل الأمني كما هو عليه أي دراسة التهديد، استعمال ومراقبة القوة العسكرية أي أن أي توسيع لمفهوم الأمن يقلل من الفهم العقلاني للمقاربة.(14) بينما الاتجاه الأمريكي يرى ضرورة إضافة فاعلين آخرين غير الدولة حتى نستطيع الخروج من المنظور العسكري الضيق.

المحور الثاني: التصور الأمريكي للأمن والإستراتيجية.

يجب أن نلفت الانتباه بأن تعريف أمن العالم يبدأ ويتحدد بأمن الولايات المتحدة، ويرجع ذلك لتعريف العالم بأنه الولايات المتحدة(*)، فمنذ خروجها من العزلة اعتبرت نفسها شرطي العالم. والحد الأدنى للسياسة الخارجية الأمريكية هو أنه ينبغي أن تتبع طريقا يتفق مع المصالح الولايات المتحدة ويستطيع الشعب الأمريكي فهمه وتأييده.(15)

أراد ديفيد كامبيل David Campbell في كتابه Writing Security : United States Foreign Policy and the Politics of Identityبيان أن التهديد لا يمكن أن يقوم إلا على تصورات ترتبط بهوية الفاعل الذي يفكر بأمنه. (أي البعد الذاتي للأمن)، فالمفهوم الأمريكي للأمن الذي ينطلق من السياسة الخارجية، يتمتع بذاتية مختلفة عن بقية دول الكومنولث. وبما أن الولايات المتحدة غير معرضة لأي غزو–رغم أنها تعرضت للاعتداء في 11 سبتمبر 2001 وهو أمر يحتاج إلى مراجعة-، وليست هشة من الناحية العسكرية، وفي منأى عن الاضطرابات الفوضى الواقعية. فإن فكرتها عن أمنها تحددها ثنائية الصورة التي كونتها عن نفسها، وعن الآخرين عبر التاريخ، ومن خلال تطلعات شعبها أو ميوله الاجتماعية.

وحسب جيمس دير ديريان James Der Derian فإن قائمة موضوعات الأمن القومي قد غيرت هوية الولايات المتحدة الجماعية، لأنها بقيت محمية بفضل جزيرتها الجيو سياسية ولأنها وجدت في هذه الصيغة مرشدا دلاليا لسياستها الخارجية أي سياسة القوة الداخلية.(16)

فطوال فترة ما يقرب من نصف قرن شكلت سياسة الاحتواء ركيزة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي تمحور حولها التخطيط الأمني الأمريكي بكل أبعاده الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية، إلا أن محاولة الكشف أبعاد هذه السياسة يستلزم النظر إليها ليس من منظور التنافس الأمريكي-السوفيتي ولكن في إطار أوسع يتعدى صراع القوتين العظميين الذي هيمن على العلاقات الدولية طوال النصف الثاني من القرن العشرين، إذ أن جوهر إستراتيجية الاحتواء تبلور في إطار تخطيطي تمثل هدفه الأساسي في تشييد ثم صيانة منظومة سياسة أمنية تؤازر الهيمنة الأمريكية ارتكزت على دمج مراكز القوة الصناعية في قارتي أوروبا وآسيا داخل دائرة النفوذ الأمريكي.(17)

هذا الطابع الشمولي لإستراتيجية الاحتواء يتضح عند تحليل النشأة التاريخية للمنظومة الأمنية الأمريكية والاعتبارات التي حكمت صياغة السياسة الأمنية داخل مؤسسة الأمن القومي التي تأسست سنة 1947الموكل إليها مهمة تحقيق عقيدة الأمن الشامل، حيث ترجع الجذور التاريخية لإستراتيجية الاحتواء إلى المراحل الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، عندما بدأ التفكير في استحداث

نظام أمني جديد يحمي المصالح الأمريكية بعد هزيمة قوات المحور، إذ قدم السفير جورج كينان بتقديم نظريته الخاصة بالاحتواء وفلسفته الأمنية.

فبدهاء قال جيورجي أراباتوف[*] لمحادثيه الأمريكيين في عام 1987م: "سنقدم لكم أسوأ خدمة: سنحرمكم من العدو."[18] وبعد سنوات لم يختف الخطر السوفيتي فقط، وإنما اختفى الاتحاد السوفيتي وحرمت أمريكا من العدو.

وأهم ما يميز السياسة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ما عبر عنه زكي العايدي "بفقدان المعنى"[19] أو ما عبر عنه بيتر ماكغرات "بفقدان الهدف" Theloss of mission[20] وما ذهب إليه رالف بيترز Ralph Petersفي مقاله "أعداؤنا الجدد القدامى"[21] حيث يرى أن العدو وحده هو الذي يحدد المعنى لحياتنا وبه أيضا نطور قدراتنا العسكرية. ويرى أنه منذ سقوط الاتحاد السوفيتي تفتقر الولايات المتحدة إلى عدو، ويجب طرح السؤال العسكري الرئيسي "من هو عدونا؟"[**]. فغياب الخصم طرح إشكاليات مهمة مما عبر عنه لستر ثارو بأن "أي انتصار مفاجئ غير منتظر يخلق مشاكل نفسية للمنتصر"[22] ويمكن إجمالها في نقطتين:

1- عدم القدرة على تحديد ما يمكن اعتباره تهديدا خطيرا للمصلحة القومية الأمريكية وبالتالي النظام الدولي.

2- مبدأ "النظام" لا يتمتع بتأثير كبير في الرأي العام الأمريكي نظرا لعدم وضوح الرؤية حول هدف "الأمة" الأمريكية ككل وغايتها.

فخلال ملتقى نظمته جامعة ديوكDuke[***] ضم ثمانية من كبار المتخصصين الأمريكيين في العلاقات الدولية[****]، تساءل غلين سنايدر Glenn Snyder حول نتائج نهاية الحرب الباردة، وطريقة تناول مسألة الأمن، وطرح رأيه عبر أمرين: من جهة نظر خاصة بالولايات المتحدة فينبغي عليها بوصفها قوة عظمى وحيدة، إعادة النظر في مصالحها الحيوية، ومحاولة توقع التغيرات التي تطرأ على التشكيل الجيوسياسي للعالم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، دافع عن الفكرة القائلة: أنه نظرا لعولمة العلاقات الدولية، فإنه على الدراسات الخاصة بالأمن، إيجاد مجالات جديدة كالاقتصاد والبيئة والهجرة، وهذا ما ينطبق على الدول ككل.[23]

ومن المهمات الأولى تحديد أولويات المصالح الأمريكية والطرق الكفيلة لتحقيقها أو الحفاظ عليها. ويذهب سمير أمين في الاتجاه نفسه إذ يرى بأن الولايات المتحدة الوحيدة على الصعيد العالمي التي تمتلك تصورا عالميا لهيمنتها الشاملة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وهي القوة الوحيدة التي نظمت قيادتها العسكرية على الصعيد العالمي مطوقة الاتحاد السوفيتي والصين. فإن جيوبوليتكا القيادة العسكرية العالمية للولايات المتحدة هي جيوبولتيكا حقيقية وليست مجرد جيو استراتيجي.[24]

إن تاريخ العلاقات الدولية يعلمنا، بأن جل الإمبراطوريات التي لها مصالح واسعة النطاق تشهد الامتداد الزائد (Over Stretch) أي الفارق بين الامتداد المصلحي والقدرة على حماية المصالح، وهذا ما طرأ على الولايات المتحدة التي تشهد فجوة بين هذا الامتداد وبين القدرة على الحماية مما شكل لها عبئا يمثل المقدمة الأولى لدورة الانحسار الإمبراطوري، أو ما يسميه بول كيندي "الترهل

الإمبراطوري"[25]، بمعنى أن صناع القرار في واشنطن يجب أن يواجهوا حقيقة غريبة ومستمرة مفادها أن إجمالي المصالح العالمية الأمريكية والالتزامات يعد اليوم أكبر بكثير من قدرة الدولة على الدفاع عنها جميعا في وقت واحد.

ويجب أن نلفت النظر أنه مهما تغيرت الإدارة الأمريكية فإن السياسة الخارجية الأمريكية تمتاز بالاستمرارية، فهناك أسس تقوم علها هذه السياسة لا تستطيع الإدارة تجاوزها مع مراعاة الأولويات. ويمكن القول إنه ما من بيان سياسي أمريكي عن منطقة من مناطق العالم، إلا ويتضمن عبارة "المصالح الحيوية للولايات المتحدة" Vital Interests، وهذه الرؤية الشاملة والإستراتيجية العالمية تحدد مدى إمكانية القوى العظمى من حماية هذه المصالح.

فرزنامة الأولويات كما تراها كل إدارة لا تغير من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية العامة. وإذا كانت القوة العسكرية على رأس قائمة رزنامة العمل أثناء الحرب الباردة، فإن انهيار الاتحاد السوفيتي صاحبه الصعود الاقتصادي الياباني والأوروبي (ألماني)، مما أدى بـ 56% من الأمريكيين يميلون إلى الاعتقاد بأن المنافس الاقتصادي الياباني والصيني أكثر وأشد خطرا من منافس عسكري على الأمن الأمريكي، وهكذا أصبحت القوة الاقتصادية على رأس قائمة الرزنامة لما بعد الحرب الباردة دون تغيير المحتوى.

وبغض النظر عن المتشائمين، فإن التيار المتفائل ذهب إلى أن صعود اليابان وألمانيا المغلوبتين في الحرب العالمية الثانية، كقوى اقتصادية مركزية منافسة للولايات المتحدة أدى إلى التفكير بأن العالم سيحكم بالتعددية القطبية، وإمكانية الرجوع إلى نظام القرن الثامن عشروالتاسع عشر، ولكن الوضع لما بعد الحرب الباردة يختلف عن الوضع السابق، فالقوة الاقتصادية اليابانية قاربت المتوسطة، إذ شهد الاقتصاد الياباني أزمة حادة في منتصف عام 1998م، أما الاقتصاد الألماني الموحد لا يمثل ربع مثيله الأمريكي. ويبقى الاتحاد الأوروبي المنافس الوحيد، الذي يشكل خطرا على الأمن الأمريكي، فيما عدا ذلك فإن الولايات المتحدة لها كل الحظوظ للبقاء قوة عظمى للنظام الدولي الجديد.

وبالرغم من صحة ما قاله بول كيندي عن أن القوة النسبية للولايات المتحدة ستصبح أقل في القرن الحادي والعشرين، إلا أنه لن يكون من له قوة أكبر منها بين الأمم. وبمقدور أمريكا أن تصبح أكثر قوة في المستقبل سواء اقتصاديا أو سياسيا أو نفسيا.

وإذا كان البعض يبالغ في عرض الانهيار الأمريكي، فالقوة الأمريكية لم تنته كما لم ينته التاريخ وإذا كان هناك فعلا تراجع، ذلك أن أمريكا تراجعت بإرادتها وليست مرغمة، حتى تترك للدول الأخرى المنافسة المجال لدفع التكاليف، ذلك باعتبار أن عناصر القوة الأمريكية بمقارنتها مع القوى الأخرى المنافسة وخاصة اليابان وأوروبا تعتمد الولايات المتحدة على الانتشار الثقافي والاقتصادي والعسكري.

فالولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي تتوافر على رؤية إستراتيجية وتفرضها على الآخرين سواء بالإقناع أو عن طريق القوة كما تريد، وتحمل شركائها تقسيم الأعباء المادية كما حدث في حرب الخليج عام 1991م، حيث تكفلت اليابان وألمانيا بتمويل الحرب[26]. بالمقابل لا تخفي الإدارة الأمريكية

رغبتها في الاحتفاظ باحتكار السلاح والتكنولوجيا العسكرية، إذ تجعل الدول الأخرى غير مستقلة في مجال الدفاع.

وقد اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية في سنوات التسعينيات بالاستمرارية مع بعض التغيير نظرا للضغوط الداخلية، فلم يعد المجتمع الأمريكي يقبل المخاطرة الخارجية دون تهديد مباشر. ففي ظل الحرب الباردة كان المجتمع الأمريكي مقتنعا بضرورة محاربة الشيوعية التي تهدد الحدود أما وقد زال هذا الهاجس فلا داعي للدخول في التزامات دولية تكلف أرواح الأمريكيين.

ويرى بعض الملاحظين الأمريكيين بأن الولايات المتحدة لم تختف كما حصل ذلك مع خصمها الاتحاد السوفيتي، ولكن عليها أن تعيد تأطير أولوياتها إذا أرادت الاستمرار. فالمواطن الأمريكي يتمنى أن قادته يهتمون بحالة المجتمع الأمريكي أكثر من المجتمعات الأخرى الدولية.(27) ففشل بوش الأب في الانتخابات الرئاسية عام 1992م -بعد النجاح الذي حققه في مجال السياسة الخارجية- مفاده أن الفرد الأمريكي يريد التغيير، إذ رأى البعض أنه مفاضلة بين الخارج والداخل مع تغليب الأول على الثاني، وقد فضل صاحب القرار الاهتمام بألبانيا بدلا من الاهتمام بألبني بالولايات المتحدة، وعلى هذا الأساس يذهب جوزيف ناي على أن المجتمعات ما بعد الثورة الصناعية راحت تركز على الرفاه الاجتماعي وليس على المجد. وهي تكره ارتفاع عدد ضحاياها وإصاباتها إلا عندما يكون بقاؤها نفسه معرضا للخطر.(28)

وفي مقال مشترك بين هنري كيسنجر ولسيروس فانس سنة 1988م في مجلة Foreign affairs جاء فيه بأن القوة الاقتصادية في إدراك الولايات المتحدة من خلال أصدقائها أو من خلال أعدائها. إن القائد الأعظم الأمريكي لا يستطيع أن يبقى إذا كنا واثقين في استمرار العجز التجاري الأمريكي و وجود دول تجارية أساسية." وفي المقال نفسه يدعو هنري كيسنجر إلى ضرورة الاستمرارية في السياسة الخارجية التي تقوم على مبادئ وأسس جعلت من الولايات المتحدة قوة عظمى :

« We hope the next president will appreciate the value of continuity in American foreign policy. He should know that the country has been well served by maintaining principles which have kept us strong and prosperous for almost half a century under Republican and Democratic presidents alike.»(29)

ومن خلال هذا المقال، يبدو أن الإدارتين الأمريكيتين تعتنقان هذا المذهب الذي تفرضه ظروف موضوعية متعلقة بالثوابت التي تحكم السياسة الخارجية. وفي ظل الجدل القائم بين الانعزاليين والتدخليين نشأ تيار وسطي أميل إلى التدخل وأكثر تكيفا مع الواقع السياسي الذي يفرض على الولايات المتحدة مسؤوليات عالمية دون أن يطرح هذه المسؤوليات بالمطلق(30).

إن التحديات الجديدة للمصالح الأمريكية تستلزم تعديلا جذريا في السياسة الخارجية الأمريكية :

1- ضرورة إقامة توازن بين الزعامة الأمريكية وبين المشاركة اللازمة من جانب حلفائها، لأن الزعامة الأمريكية ضرورية ولكنها ليست كافية بمفردها لحل المشكلات الدولية التي تتطلب مستويات من التعاون الدولي لم تحدث من قبل.

2- ضرورة إقامة توازن أفضل بين السياسات الأمريكية الداخلية والخارجية، لأن الأولى تؤثر في الثانية، فإذا لم يتحسن التعليم والرعاية الصحية وتتوافر فرص العمل أمام المواطنين الأمريكيين، فإن الولايات المتحدة ستجد نفسها بلا موارد إنسانية ومادية لكي تقوم بدورها زعيمة للعالم.

فالولايات المتحدة الأمريكية دون جدال تستمر في الهيمنة على المجال العسكري، ولا يوجد أي منافس على الساحة الدولية يستطيع تجاوزها. والرؤية الإستراتيجية العالمية تحدد مدى إمكانية القوة العظمى من حماية هذه المصالح:

1- **أمريكا اللاتينية** : تمثل منطقة حيوية أمريكية إذ تؤدي أزمة سداد الديون فيها إلى خلق أزمة اقتصادية لمعظم المصارف الأمريكية عدا عن احتمال تزايد النزاعات اليسارية فيها أثره في الولايات المتحدة الأمريكية (كوبا). لذا المنطقة الأمريكية للتبادل الحر (ZLEA) امتداد للنافتا (NAFTA).

2- **أوروبا الموحدة** : حيث كانت تخصص الولايات المتحدة الأمريكية ما بين 50% إلى 60% من طاقتها العسكرية لحمايتها كما تعتبر سوقا واسعة للسلع الأمريكية. وتحتوي على منطقة الأور- آسيا. ويشكل الحلف الأطلسي والدرع الصاروخي دعمتان لسيطرتها على أوروبا ومن ثم على الأورأسيا.

3- **الشرق الأوسط**: يمثل المنطقة الأكثر حيوية لتدفق النفط والموارد الطبيعية الأخرى كما يلعب عدم الاستقرار دورا في خلق سوق كبيرة للسلاح وهذا بسبب حدة التناقضات الداخلية والخارجية. وسيمثل مشروع الشرق الأوسطي الجديد مسألة أساسية.

4- **جنوب شرق آسيا والحوض الهادي**: منافس اقتصادي من جهة ومنطقة تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بحمايتها وكلا الالتزامين يضران على المدى البعيد بالولايات المتحدة الأمريكية. وتمثل منظمة الأيباك ركيزة للسيطرة على اقتصاد آسيا.

ولعل نقطة الضعف المركزي في شبكة علاقات الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الدولي هو أن حلفاءها العسكرين والسياسيين هم أشد منافسيها الاقتصاديين.

المحور الثالث: ترتيب المخاطر والتهديدات الجديدة بعد الحرب الباردة:

أوضح البنتاغون في دراسته الإستراتيجية التي طرحها عام 1995 أن "إستراتيجية الردع" مستمرة لعالم ما بعد الحرب الباردة وما أصابها من تغيير أساسي هو انتقالها من "البيئة الغنية بالأسلحة" لعدو القوة العظمى إلى "بيئة الجنوب الغنية بالأهداف" التي كانت في الحقيقة الهدف الرئيس للعدوان والإرهاب أثناء الحرب الباردة وكأنه مقدر عليها أن تكون واسطة الردع الأمريكي الإستراتيجي في المستقبل المنظور، فيجب على الولايات المتحدة أن ترفض سياسة الامتناع عن الاستخدام الأول للسلاح النووي، ويجب أن توضح أمريكا للخصوم أن "رد فعلها" يمكن أن يكون ردا أو "إجراءً وقائيًا"، كما يجب أن ترفض أيضا الهدف المعلن لمعاهدة منع الانتشار، كما ينبغي ألا توافق

على "تطمينات أمنية سلبية" تحظر استخدام الأسلحة النووية ضد الدول التي لا تملكها والموقعة على المعاهدة.

يرى كارتر أشتون ووبليام بيري(*) بأن مع انتهاء الحرب الباردة أصبح من الضروري على الولايات المتحدة إعادة التفكير فيما يتعرض له الأمن الأمريكي من مخاطر. ويمكن إعادة ترتيب هذه المخاطر ترتيبا نزوليا من أشدها خطرا إلى أقلها خطرا. فعلى رأس الترتيب توجد القائمة (أ) وتشمل المخاطر التي تهدد الوجود الأمريكي من النوع الذي كان يشكله الاتحاد السوفيتي سابقا، هذه القائمة خالية مع وضع روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي بين قوسين بصفة مؤقتة. القائمة (ب) هي التهديدات القائمة على المصالح الأمريكية ولكنها لا تهدد وجود أمريكا أو طريقة الحياة الأمريكية (وهي كل دول محور الشر وعلى رأسها إيران). القائمة (ج) من الأخطار التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، ولكنها لا تؤثر في أمن الولايات المتحدة تأثيرا مباشرا، ولا تهدد المصالح الأمريكية تهديدا مباشرا.[31] والإستراتيجية الوقائية هي إستراتيجية دفاعية للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

وخلو القائمة (أ) يحدث شيئا من الارتباك لدى الأمريكيين الذين حققوا انتقالية ضخمة بالتحول من دحر العدوان إلى ردع العدوان بعد الحرب العالمية الثانية، وعليه تحاول الولايات المتحدة إقناع حلفائها بضرورة اهتمامها بالقائمة (ب) بمساندة أوروبية بغير شروط، وتدخلها مباشرة دون استشارتهم، وهذا ما لا تقبله الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا، واهتمام أوروبا بالقائمة (ج) يرجع لما لها من قدرات دبلوماسية لحل هذا النوع من النزاعات.

وبما أن القائمة (ج) لا تهدد المصالح الأمريكية ولا الوجود الأمريكي فهي أقل أهمية، وأي تدخل أمريكي سيكلفها أموال ووقتا على حد قول لستر ثارو في كتابه "**مستقبل الرأسمالية**": "إنه في عالم تحكمه التكتلات الاقتصادية لا أحد يضم في صفه الخاسرين؛ وأقصد به إفريقيا جنوب الصحراء"، وليس بأهمية القائمة (ب) التي يوجد على رأسها الشرق الأوسط، فإن معظم النزاعات في القائمة (ج) من حصة أوروبا.

ومع مجيء الرئيس جورج بوش جنيور تغيرت التوجهات الأمريكية الخارجية، إذ عاد الربط بين السياسة الخارجية والدين، وجرى تقسيم العالم إلى الخير والشر وهو تقسيم قيمي أخلاقي ومعياري.

فقوة الولايات المتحدة وقدرتها على التدخل السريع في حل الأزمات بطريقة برغماتية سمحت لها أن يكون لها دور مهم جدا في استقرار العالم، ولم تعد تنتظر دعوة الأطراف الدولية بالتدخل، بل تفرض وساطتها مثل ما فعلت في النزاع الهندي- الباكستاني سنة 1999م.

وتعتبر الولايات المتحدة نفسها مصدر المؤسسات الدولية والشرطي الذي يحمي هذه المؤسسات، وهي تلعب دور القاضي والجلاد في الوقت نفسه؛ إذ تفرض عقوبات اقتصادية على كل من يخالف قوانينها حتى ولو التزم بقواعد القانون الدولي.

دولة مارقة من الدرجة الأولى تعاقب من يخالفها بتسميته دولة مارقة أو محور الشر. وتحولت بذلك القوات الأمريكية لحفظ الأمن إلى قواعد عسكرية دائمة مثلا تقوم القوات الأمريكية في البلقان

شيئا فشيئا بالمهمات التي كانت تقوم بها القوات النمساوية والعثمانية في القرن 19 والقرن 20 [32]، وفي العراق ما كانت تقوم به القوات البريطانية.

حققت إدارة بوش جنيور الأحادية القطبية، ودعوته إلى التعددية لم تكن جدية إلا فيما يخص الحرب على الإرهاب، وأيا كان نوايا الرئيس تبقى الولايات المتحدة برغماتية وحامية لمصالحها. والنتائج المحققة في عهده في المجال الخارجي يجعلها تتماسك أكثر للاستمرار، وهذا ما يفسر تصريحات المتنافسين على الرئاسة، بأنها غير متناقضة مع السياسة الأولى، أما أوروبا فهي قوة ناعمة في طريق البناء.

وقد ذهب روبرت كاغان ووليام كريستول إلى القول: "إن النظام الدولي اليوم ليس مبنيا على توازن القوى، بل إنه يدور في فلك الهيمنة الأمريكية."[33]

ورغم أن الولايات المتحدة لا تتوافر على الهيمنة الشاملة والمطلقة على كل المجالات، لكنها تعمل كل ما في وسعها لسد النقص بفرض قوانينها على باقي الشعوب. فالولايات المتحدة تتوافر على قوة انتشار ثقافي واسع في أوساط الشباب الذي يرى في أمريكا أرض الأحلام والجنة المنتظرة، فهي تعيش في الذهن الثالثي - يقصد بذلك شباب العالم الثالث - فلو طلبنا من أي شاب أن يختار الوطن الذي يعيش فيه لاختار أمريكا، اللهم بعض الأشخاص الذين يرون أمريكا كما هي وليس كما ترينا أمريكا نفسها.

وقد حدد برجنسكي في كتابه: " رقعة الشطرنج"[34] المصالح الحيوية والتي اعتبرتها اللجنة التوجيهية الأمريكية الأكثر الأهمية:

آسيا:

المصالح الحيوية:

- منع آية دولة معادية من الهيمنة على هذه المنطقة،
- توفير الأمن في شبه الجزيرة الكورية،
- ضمان الوجود التجاري والسياسي والعسكري في المنطقة،
- منع الأسلحة النووية وتكنولوجيا للصواريخ.

التوصيات حول السياسات:

- إيجاد فرص جديدة لتقوية قيادة الولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادي،

تقوية الروابط السياسية والأمنية اليابانية،

- العمل مع الصين لوضع جدول أعمال ايجابي مشترك، وإطار للمنفعة المتبادلة من أجل اندماج الصين في النظام الاقتصادي والسياسي والأمني الدولي،
- اتخاذ خطوات بالتنسيق مع كوريا الجنوبية لزيادة الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية،
- وضع استراتيجية متكامل لجنوب آسيا.[35]

أوروبا:

المصالح الحيوية:

- الزعامة الأوروبية يجب أن تكون لألمانيا وليس لفرنسا،
- منع أية دولة معادية من الهيمنة على هذه المنطقة،
- مراقبة ترسانة روسيا النووية وتقليصها،
- منع التهديد الذي تتعرض له أوروبا وآسيا والخليج الفارسي في حال نهوض روسيا ونزوعها إلى الحرب.(36)

التوصيات حول السياسات:

- استمرار أداء دور رئيسي في الحفاظ على أمن أوروبا.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان مقدرة الحلف الأطلسي على الرد على الأزمات التي تنشأ في المستقبل مثل أزمة البوسنة أو كوسوفو،
- إرساء أساس التفاوض من أجل إبرام اتفاقية للتجارة الحرة بين جانبي المحيط الأطلسي باعتبار هذا ممكنا،
- شراء ما يمكن شراؤه من اليورانيوم المخصب من روسيا والدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي سابقا.

الشرق الأوسط:

المصالح الحيوية:

- الحفاظ على السلام والاستقرار في الخليج العربي الفارسي وتوفير موارد النفط والغاز للتصدير،
- ضمان بقاء إسرائيل دولة قوية في المنطقة.
- ضمان أمن الدول المحورية مصر والمملكة السعودية والأردن والمملكة المغربية.
- وضع ردود منسقة أكثر فاعلية على "الإرهاب" في الشرق الأوسط.

التوصيات حول السياسات:

- مواصلة دعم عملية السلام في الشرق الأوسط،
- مواجهة تحديات التطرف الإسلامي عبر تقوية الحكومات المعتدلة.
- تشجيع الإصلاحات الاقتصادية الجسورة والتحول إلى الملكية الخاصة في جميع أنحاء المنطقة،

- مواصلة نشر قدرات دفاعية بالصورايخ الحربية لحماية المصالح الرئيسية للولايات المتحدة في المنطقة.

الأمن الدولي:

المصالح الحيوية:

- حماية الوطن الأمريكي وتشمل هذه الحماية المواطنين الأمريكيين والممتلكات الأمريكية وراء البحار،
- الحفاظ على الدخول الذي لا يعرقله شيء إلى المناطق الجغرافية الرئيسية والحصول على الموارد الاقتصادية المهمة.
- ضمان قابلية النظام الدولي المتطور للنمو والبقاء وشموله.

التوصيات حول السياسات:

- تقديم مساعدة خارجية إضافية لزيادة سرعة ونطاق إزالة الأسلحة النووية الروسية،
- إعادة صياغة المساعدة الخارجية لتوفير دعم أكثر فاعلية لإدخال الديمقراطية والتنمية الاقتصادية القائمة على أساس مبادئ السوق الحرة،
- إقامة حوار دائم حول الأمن في جنوب شرق آسيا، تشترك فيه الولايات المتحدة واليابان والصين وروسيا ودولتا كوريا إذا كان اشتراكهما مناسبا.
- يدعم في جنوب شرق آسيا العمل الذي يحقق تقدما للمنبر الذي أنشأه اتحاد أمم جنوب شرق آسيا في المنطقة في مداولته عن الأمن الأكثر اتساعا.
- تأييد ودعم نظم المعاهدات العالمية من أجل الإشراف على تكنولوجيا الصورايخ والأسلحة التي تسبب دمارا شاملا.
- تعزيز القدرات المضادة لانتشار الأسلحة (خصوصا القدرات العسكرية)

منح الأولوية في تخطيط الدفاع لمايلي:

1.القوات العسكرية المتنقلة القابلة للانتشار، ويشمل هذا نشر قدرات دفاعية فعالة تستخدم فيها الصورايخ الحربية لردع التهديدات الخارجية للمصالح القومية للولايات المتحدة أو التعامل مع هذه التهديدات.

2.وجود عسكري متقدم يكفي لدعم دبلوماسية الولايات المتحدة وإنشاء علاقات أمنية فعالة بالحكومات الصديقة، أو التعامل مع هذه التهديدات.

3.التوازن النووي الإستراتيجي مع روسيا ويشمل برنامجا قوميا فعالا لأبحاث الدفاع القائم على الصواريخ الموجهة وتطوير هذا الدفاع لمواجهة التطورات غير المتوقعة،

4.إنشاء وضع للاستعداد المتدرج، تخصص فيه أعلى مستويات الاستعداد للقوات المجهزة بالأسلحة النووية، والوحدات التي تنشر في المواقع الأمامية والقوات العسكرية البحرية والجوية والأرضية مع تخصيص المستويات الأدنى للقوات التي من المتوقع انتشارها لاحقا،

5.منح الأفضلية لتمويل برنامج الأبحاث والتنمية العسكرية باعتباره وسيلة للحفاظ على التفوق التكنولوجي

6.زيادة كفاية العمليات وفاعلية المؤسسة الدفاعية بالنسبة إلى تكاليفها.

مما سبق نستنتج ان إعادة صياغة مفهوم الأمن والاستراتيجية لدى كل إدارة أمريكية مرهون بالتهديدات التي تفرضها، وقد اعتمدت أية إدارة أمريكية فكرة ترجمة القوة المستقرة إلى الشرعية، والنظرة إلى العالم مؤسسة على فكرة المناطق الحيوية من الناحية الجيوسياسية.

فتعريف أمن العالم يبدأ ويتحدد بأمن الولايات المتحدة، ويرجع ذلك لتعريف العالم بأنه الولايات المتحدة. فأثناء الحرب الباردة كان الاهتمام المفرط بالأمن الذي كان يفرض لتوسيع استراتيجي مفرط، أما بعد الحرب الباردة، قامت الولايات المتحدة بترتيب الأولويات وطرح تساؤلات حول مفهوم المصلحة القومية وتحديد المناطق الحيوية والاستراتيجية من الناحية الجيوسياسية في العالم، وعليه أصبحت مهمتها العالمية هي نشر القيم الغربية يطبع عليها الأمن الإنساني.

وكان لما يحدث من النقاشات داخل الولايات المتحدة تأثير كبير على التنظير في الدراسات الأمنية، فتوسيع الأمن بمفهوم مدرسة كوبنهاغن جاء مباشرة بعد إعادة صياغة أمريكا لمفهومها للأمن، ونتائج نهاية الحرب الباردة، وطريقة تناول مسألة الأمن، وطرح المفهوم عبر أمرين: من جهة نظر خاصة بالولايات المتحدة فينبغي عليها بوصفها قوة عظمى وحيدة، إعادة النظر في مصالحها الحيوية، ومحاولة توقع التغيرات التي تطرأ على التشكيل الجيوسياسي للعالم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، أنه نظرا لعولمة العلاقات الدولية، فإنه على الدراسات الخاصة بالأمن، إيجاد مجالات جديدة كالاقتصاد والبيئة والهجرة، وهذا ما ينطبق على الدول ككل.

يمكن اعتماد المخطط التالي لتسهيل عملية فهم التحولات الدولية التي تؤثر في الدراسات الأمنية والفكر الإستراتيجي:

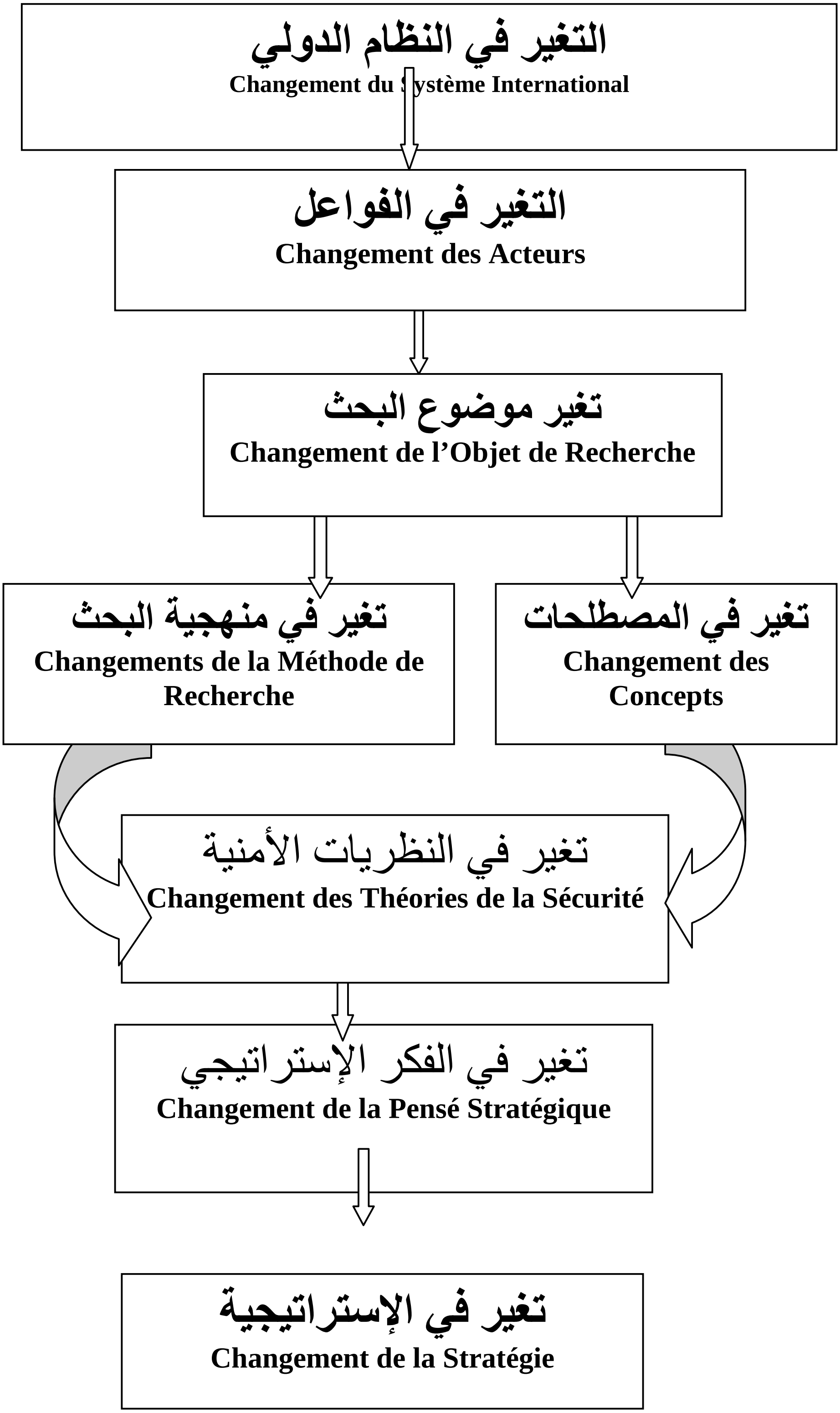
التغير في النظام الدولي
Changement du Système International
التغير في الفواعل
Changement des Acteurs
تغير موضوع البحث
Changement de l'Objet de Recherche
تغير في منهجية البحث
Changements de la Méthode de Recherche
تغير في المصطلحات
Changement des Concepts
تغير في النظريات الأمنية
Changement des Théories de la Sécurité
تغير في الفكر الإستراتيجي
Changement de la Pensé Stratégique
تغير في الإستراتيجية
Changement de la Stratégie

الهوامش:

[(1)]– B. Buzan,« People, States and Fear » in Dario Battistella,**« Théories des relations internationales »**, 2eme édition revue et augmentée, Les Presse Sciences Po, Paris 2006, P. 461

[(2)]–James E.Dougherty, Robert LPfaltzgraff Jr, « Contending theories of International Relations, a comprehensive survey", Fifth Edition, Library of congress Cataloging- in- Publication Data, by Addison Wesley Longman, 2001, P 69.

[(*)]- كريات البليار هو مصطلح يطلق على العلاقات الدولية بالمنظور الواقعي القائمة على التنافس والصراع من أجل المصلحة القومية.

[(3)] – ممدوح محمود مصطفى منصور، **"سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي"**، مكتبة مدبولي، الإسكندرية 1997، ص.ص.137- 140.

[(*)]– انظر مقالنا حول القطبية :

- رباحي أمينة، نحو نظرية اللاقطبية في النظام الدولي: مقاربة جديدة لدراسة التحول في النظام الدولي، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد الرابع، ديسمبر2015، ص.ص: 43-62.

[(4)]– A. Wolfers , « National Security as an Ambiguous Symbol », in Dario Battistella, Ibid, P. 462.

[(5)]– Charles- Philippe David ,**« La guerre et la paix : Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie »**, 2eme édition revue et augmentée, les manuels Sciences Po, les Presses Sciences Po, Paris 2006, P.45

[(6)]–J. Ann Tickner, "Re-visioning Security" in: Ken Booth and Steve Smith, **International Relations Theory today**, Polity Press Combridge 1995, P.P. 174-197.

[(7)]– Ibid, P. 176.

[(8)]– مورغانتو (هانس)،**"السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلطان"**، ترجمة: خيري حماد، الجزء الثالث، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965، ص.27.

[(5)]– جيمس دوفرتي، روبرتبالستغراف،**" النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"**، ترجمة: وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت/ مكتبة الكاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت 1985 ص.93.

[(9)]– إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسية الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، مطابع مقهوي، الطبعة الأولى، الكويت 1982، ص. 55.

[(10)]– نفس المرجع، ص 57.

[(11)]– تيري دي مونبريال و جان كلين، **موسوعة الاستراتيجيا**، ترجمة علي محمود مقلد، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 2011، الأمن ص.ص 254-274.

[(12))]- Charles- Philippe David, OP- Cit, P. 45

[(13)]– D. Baldwin, « The concept of Security », **Review of International Studies**, 23 (1), January 1997, P.5-26

[(8)] -Ibid

(16)- Charles- Philippe David,**« La guerre et la paix : Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie** », P.46

(14)- جيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية**، ترجمة قاسم المقداد، الجزء 2 (نظريات البيدولتية)، دار نينوى، دمشق 2015، ص.141.

(*)–« La vision que l'Amérique a du monde et celle qu'elle a d'elle- même sont doublement inséparables. .. Les Etats- Unis se sont toujours définis par rapport au monde et ont défini le monde par rapport à eux. » in Pierre Hassner et Justin Vaïsse, Washington et le monde : dilemmes d'une superpuissance », Collection CERI/AUTREMENT, collections dirigée par Christophe Jaffrelot, Paris 2003, P. 45

(15) –Ibid, P.45

(16)–جيرار ديسوا ، **دراسة في العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص. 143.

(17)– John Lewis Gaddis ,**« Strategies of Containment : A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy »,** Oxford University Press, Oxford 1982.

(*)- **جيورجي أراباتوف** أحد مستشاري الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل غورباتشوف.

(18)– باسكال بونيفاس، **"الحرب العالمية الرابعة؟"**، ترجمة : أحمد الشيخ، مكتبة الشروق الدولية / المركز العربي للدراسات الغربية، الطبعة الأولى، القاهرة 2006، ص. 17.

(19)–ZakiLaidi, **« Un monde privé du sens »**, Fayard, Paris, 1er édition, 1994, P.40.

(20)– سعيد الأسود، " أزمة الهوية الأمريكية والنظام الدولي الجديد : تعدد مراكز النفوذ وتناقضاتها" **مجلة الوحدة**، العدد 103-104، أفريل 1995، ص. 90.

(21)–RalphPeters, « Our New OldEnemies », **Parameters**, Summer 1999, PP.22-37

(**)- يروي التاريخ أن القائد الروماني سيبيون بكى بعدما أحرق قرطاجة بأمر من مجلس الشيوخ في روما، ولما سأله صديقه الفيلسوف بوليب: "لماذا تبكي، وقد أصبحت متوجا بالانتصار؟" قال بحزن: " لم يعد لروما أعداء" كانت وظيفة بوليب بعد ذلك البحث عن أعداء جدد. روما اليوم هي الولايات المتحدة وهي بحاجة لأعداء لتستمر، فالمجتمع الأمريكي موشك على الانفجار الداخلي والعدو الخارجي الوحيد الذي يستطيع إعادة اندماجه.

(22)–لستر ثارو، **"الصراع على القمة: المواجهة الاقتصادية بين اليابان وأوروبا وأمريكا"**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، الكويت 1995 ، ص. 10.

(***) – Triangle Institute for Security Studies , « TISS Study of war Project Continues », center for International Studies Newsletter, vol XI, N° 1, Winter 1996, Duke University. Durhann. http://tiss-nc.org/wp-content/uploads/2014/12/TISS_Newsletter1996a.pdf

(****) – Kenneth Waltz, Bruce Bueno de Mesquita, Ole Holsti, Jack Levy, Bruce Russett, Thomas Schelling, Glenn Snyder, Anatol Rapoport.

(23)– جيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية**، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص. 140.

(24)– سميرأمين، "النزعة العسكرية الأمريكية في " النظام الدولي الجديد"، **مجلة الوحدة**، السنة 8، العدد 90، مارس 1992، ص.35.

[25]- بول كيندي، **"القوى العظمى: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من 1500 إلى 2000"**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون/ دار سعاد الصباح الطبعة الأولى، الكويت 1993، ص.ص. 691– 692.

[26]- Michel Bugnon, **« L'Amérique totalitaire : Les Etats-Unis et la maîtrise du monde »**, éditions Favre, Paris 1997, P. 263.

[27]-Pascal Boniface, « **La volonté d'impuissance : la fin des ambitions internationales et stratégiques.»,**Editions du Seuil, Paris 1996, P. 159 – 160.

[28]- جوزيف س. ناي (جنيور)، **"مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم اليوم أن تنفرد في ممارسة قوتها؟"**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، الرياض2003، ص. 33.

[29)]-Henry Kissinger and Cyrus Vance, "Bipartisan objectives for American foreign policy.», **ForeignAffairs**, Summer 1988, P. 899.

[30]- ناصيف يوسف حتي، " أي هيكل للنظام الدولي الجديد؟"،**عالم الفكر**، المجلد 23، العدد 3-4، يناير- أفريل- يونيو 1995، ص 108

[*]- **أشتون كارتر** مساعد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق لسياسات الأمن الدولي وأستاذ ومدير سابق لمركز العلوم والشؤون الدولية بمدرسة جون كينيدي بجامعة هارفارد.

[31] – أشتون كارتر/ وليام ج. بيري، **"الدفاع الوقائي: إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن"**، ترجمة: أسعد حليم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة 2001، ص.ص. 18 - 19.

[32)] – Henry Kissinger, « **La nouvelle puissance américaine** », Editions Fayard, Paris 2003, P. 14.

[33] – جوزيف س. ناي (جنيور)، **"مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم اليوم أن تنفرد في ممارسة قوتها؟"**، المرجع السابق، ص.26.

[34] – زبيغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج العظمى: التفوق الأمريكي وضروراته الجيو ستراتيجية الملحة**، ترجمة: سليم أبراهام، تدقيق: جورج عيسى، منشورات دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الثانية، دمشق، 2002.

[35]–**المرجع نفسه، ص.**

[36]– المرجع نفسه، ص.